

على طلب من فرنسا . وحين عقد هذا المؤتمر في ١١/٢/١٩٧٤ بواشنطن تجاوز التفويض الأوروبي بإحداث لجنة تنسيق وهي شكل من أشكال المؤسسات ، مما أدى الى رفض فرنسا المشاركة في اعمال تلك اللجنة . ونتج عن اندلاع هذه الازمة في مجموعة دول السوق ارجاء اجتماع مجلس وزراء المجموعة الذي كان مقررا بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٤ . وحرصت الولايات المتحدة على تكثيف تحركها في الدول التسع لتمنع اندفاعها في اتجاه الحوار مع العرب . وقد نقل مسؤول كبير في المجموعة الأوروبية لكاتب هذه السطور ان وزير الخارجية الأميركي بذل جهدا كبيرا في هذا المجال وكان مما رده على مسامع وزراء خارجية الدول التسع قوله « انتم مخطئون حين تقبلون الجلوس مع عشرين دولة عربية ومخطئون حين تقبلون الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

وحين جاءه الرد الأوروبي « ان هذه مسألة تخصصنا » ، وسنتدبر امرنا فيها أكد الطلب منهم ان لا يتضمن الحوار « حديثا في موضوع الطاقة او بحثا في المسائل السياسية » وقد ظهرت آثار هذا الضغط الأميركي خلال اجتماعات مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ، وتحفظت بريطانيا على قرار وزراء المجموعة في ٤/٣/١٩٧٤ ، الذي وافق على مبدأ الحوار العربي الأوروبي لعدم وجود حكومة لها انذاك ثم اصطدم مجلس وزراء الدول التسع في اجتماعه يوم ١ و ٢/٢/١٩٧٤ بمعارضة الحكومة البريطانية الجديدة التي التزمت باندفاع عن وجهة النظر الأميركية الرامية الى ضرورة الالتزام بمبدأ « المشاورات المسبقة » بين اطراف الكتلة الغربية بكل ما يتصل بموضوعات « ذات أهمية كبرى » . وقد اعتبرت بريطانيا ان رسم سياسة خارجية مشتركة لدول المجموعة مرتبط بمبدأ تحديد العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة ، وان التشاور الأوروبي الأميركي من الشروط المسبقة له . ويمكن القول ان وجهة النظر هذه كانت تجد لها صدق بين عدد من دول المجموعة التي كانت تؤمن بأن مستقبلها السياسي مرتبط باقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة .

وقد تأثرت هذه الدول بطلب كيسنجر وزير الخارجية الأميركي من المجموعة ان تبقى السياسة بعيدة عن الحوار . وتجدر الإشارة هنا ان سياسة كيسنجر في هذا المجال انطلقت من تطلعه لتقييد الدور السياسي للقوى الأوروبية في منطقة الوطن العربي ، ومن حرصه على أن يحتفظ لنفسه بزمام المبادرة لبلوغ تسوية سلمية في المنطقة .

اختلفت الدول الأوروبية بفعل هذا الموقف الأميركي ، وبفعل عوامل أخرى حول أمور تتعلق بالحوار . وقد ظهر هذا الاختلاف في مناسبات عدة . ونشير كمثال مناسبة التصويت على القرار القاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . فقد صوتت فرنسا وإيطاليا وإيرلندا الى جانب القرار في الوقت الذي عارضته هولندا والدانمرك وبريطانيا ، وامتنعت بقية دول المجموعة عن التصويت . وحين طرحت قضية تمثيل المنظمة في الحوار ظهر ميل من فرنسا وإيطاليا وإيرلندا للموافقة بينما عارضت بريطانيا وهولندا والدانمرك وألمانيا الغربية بحجة عدم اعتراف الدول الأوروبية بالمنظمة . وهناك امثلة أخرى على الاختلاف الموجود بين دول المجموعة حول قضايا سياسية واقتصادية . وقد لمسها الجانب العربي خلال تجربة الحوار حين بدأت . وظهرت بوضوح حقيقة ما قاله تايلور « من ان الجماعة الأوروبية اذا كانت تشير غالبا الى نقص الترابط بين العرب ، فانها في احيان كثيرة أكثر انقساما حول مسائل اقتصادية وسياسية من الدول العربية » (٤) .

ويمكن ان نرجع هذا الاختلاف الى تباين السياسات الصناعية في دول المجموعة ، والى تباين سياساتها نحو المنطقة العربية . كما نلاحظ ان تجربة التعاون السياسي بين دول المجموعة جاء لاحقا لتجربة التعاون الاقتصادي ، لان المجموعة بدأت كسوق ، وكثيرا ما